بنك الكويت المركزي

CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير السنوي

الخامس والأربعون

2017/2016

التقرير السنوي
الخامس والأربعون

عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

الدكتور محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الادارة

السيد يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضـــــوا

السيد خليفة مساعد خلف حماده

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــــوا

السيد خالد جاسم الشمالي

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

عضـــــوا

السيد محمد علي القاضي

عضـــــوا

السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن

عضـــــوا

السيد ناصر عبدالله الروضان

عضـــــوا

السيد أسامة محمد النصف

عضـــــوا

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـم

يُسعدني أن أُقدِّم التقرير السنوي الخامس والأربعين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (٢٠١٧/٢٠١٦)، متضمنًا تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٧. وكما جرت العادة في السنوات السابقة، يُستهل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦. يلي ذلك، استعراض لأبرز الإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي في مختلف المجالات المتعلقة بالشئون النقدية والمصرفية من خلال إداراته ومكاتبه، بما في ذلك أبرز جهود البنك المركزي في مجال تعزيز وتطوير دوره الرقابي والإشرافي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وقد شهدت السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ استكمال إنجاز المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي وتوفير كافة لوازم واحتياجات إدارات ومكاتب البنك المختلفة وعمل جميع الترتيبات والإجراءات الخاصة بانتقال إدارات ومكاتب البنك إلى المبنى الرئيسي الجديد. وفي ضوء ذلك، وبرعاية سامية وحضور كريم لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد وسمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد حفظهما الله ورعاهما تم بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٠ الافتتاح الرسمي للمبنى الجديد لبنك الكويت المركزي في احتفالية خاصة لاقت الاستحسان والثناء. وقد حاز المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي على جائزة (مؤسسة ميد) لجودة المشاريع (مشروع العام للبناء لسنة ٢٠١٦).

إلى جانب ذلك، تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ في مواصلة العمل لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، وبما يُسهم في تعزيز دعامات النمو الاقتصادي في البلاد على أسس مستدامة وترسيخ الأجواء الداعمة للارتقاء بكفاءة ومهنية عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي مجال التطورات النقدية، ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) بنسبة ٠,٧% في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة. وضمن ذلك، شهدت أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بما نسبته ٣,٦% لتصل إلى نحو ٣٤٨٨٧,٦ مليون دينار مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٣٣٦٨٩,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة ٢,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٤١٩٤٤,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٤٠٩٤١,٦ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. إضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة ليصل إلى نحو ٦١٩٥٧,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٥٩٧٩٠,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا بنحو ٢١٦٧,١ مليونًا وبنسبة ٣,٦%.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المُسجَّلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعَّالة، وبما يسهم كذلك في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، واصل بنك الكويت المركزي جهوده للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث أصدر في شهر ديسمبر ٢٠١٦ تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية. كذلك حرص بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ على التحقق من التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي بأسس وقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها. كما استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ لتعزيز دعامات الاستقرار المالي وتحديد العوامل التي قد تشكل مصدرًا لصدمات قد تؤثر على مقومات هذا الاستقرار، ووضع الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها بما في ذلك تنظيم حلقة نقاشية حول "مخاطر السيولة وخطط التعافي من التعثر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي".

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتطوير وتنمية كفاءة الكوادر الوطنية العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني من خلال ابتعاث الموظفين للدراسات العليا في الجامعات العالمية المرموقة، ومن خلال البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي،

وبما يساهم في رفع مستوى أداء وكفاءة العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على الكفاءات المتميزة من الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه. وفي سياقٍ موازٍ، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بالتعاون مع البنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية بمواصلة جهوده الرامية إلى تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة بمجالات العمل المصرفي والمالي، وذلك من خلال العديد من البرامج والمبادرات ومن أبرزها برنامج البعثات الدراسية للكويتيين للحصول على درجة الماجستير، وبرنامج تدريب وتوظيف الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، وبرنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع جهات مرموقة على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي.

من جهةٍ أخرى، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ لتحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية في هذا المجال، حيث تم تطوير العديد من الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع أنظمة العمليات البنكية الأساسية، ومشروع نظام إدارة النقد، وإطلاق مشروع الإطار الوطني للحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمشاركة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التدقيق على نظام إدارة الجودة "ISO9001:2015".

وفي إطار حرصه على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها صناعة التواصل الإعلامي، حرص بنك الكويت المركزي على صياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تُبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على دعامات الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، واصل البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ جهوده في إعداد إصداراته الدورية المختلفة متضمنةً أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية بما في ذلك التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥، وتقرير الاستقرار المالي للعام المذكور. كما حرص البنك المركزي على مواصلة تطوير وتحديث محتويات صفحته الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية تعزيزًا لسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها البنك المركزي. وفي إطار توسيع قاعدة النشر الإلكتروني للبنك المركزي، ازداد خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ عدد المتابعين على حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك المركزي بما ساهم في توطيد الروابط والعلاقات العامة الجيدة بين البنك والجمهور والمؤسسات المحلية والدولية، إلى جانب تعزيز أواصر العلاقات بين موظفي البنك المركزي وذلك من خلال تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات المختلفة.

وختامًا، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعًا بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب في ظل الرعاية الكريمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد، وسمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد، وسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق ،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

أولاً – المؤشـرات النقدية والمصرفية

- التطورات النقدية
- التطورات المصرفية

أولًا – التطورات النقدية

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المؤشرات النقدية والمصرفية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكلٍّ من أسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، وعرض النقد، وودائع المقيمين بحسب نوعها، والقاعدة النقدية، والائتمان المصرفي، وإصدارات أدوات الدين العام. وتعكس تلك التطورات في جانبٍ هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية. وتشير البيانات المتعلقة بالمؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى تطورات إيجابية هامة في تلك المؤشرات والإجماليات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

١ – أسعار الفائدة المحلية:

في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي والمحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلف بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ برفع سعر الخصم لديه مرتين الأولى بمقدار ٢٥ نقطة أساس في ديسمبر ٢٠١٦ ليصبح ٢,٥% بدلاً من ٢,٢٥%، والثانية بمقدار ٢٥ نقطة أساس في شهر مارس ٢٠١٧ (من ٢,٥% إلى ٢,٧٥%). وجاء ذلك في أعقاب قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية في التاريخين المذكورين.

الرسم البياني (١)

تطورات سعر الخصم

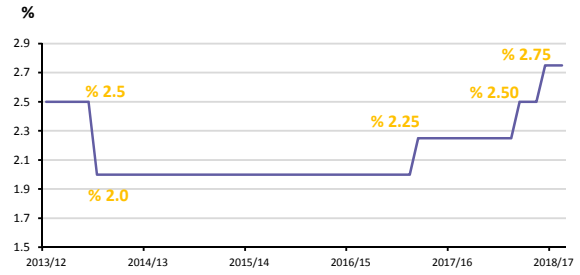

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ارتفاعًا مقارنةً مع مستوياتها خلال السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٠,٩٠٣% و١,١٠٨% على الترتيب، مقابل نحو ٠,٦٩٨% و٠,٨٦٩% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

استمرار اتّساع الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي وبالدولار الأمريكي لصالح الدينار الكويتي

من جانبٍ آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر ارتفاعًا خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ لتصل في المتوسط إلى نحو ٠,٣٢٦% و٠,٤٧٠% على الترتيب، مقابل نحو ٠,١٨٢% و٠,٢٩٦% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ٠,٥٧٧ نقطة مئوية ونحو ٠,٦٣٨ نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو ٠,٥١٦ نقطة مئوية ونحو ٠,٥٧٣ نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

الرسم البياني (٢)

متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية
استحقاق ٣ شهور

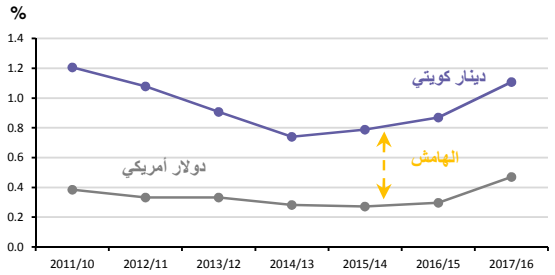

المصدر : بنك الكويت المركزي.

ومن جهة أخرى، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لجميع الآجال ارتفاعًا خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦، مقارنةً بالسنة المالية السابقة لها. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر لتصل إلى نحو ١,٠٩٧% وذلك مقابل نحو ١,٠٣٩% للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

وبلغت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام على سندات الخزانة استحقاق سنة خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ١,٥%، كما بلغ متوسط أسعار الفائدة على السندات استحقاق سنتين مستوى ١,٨٧٥%. وبلغت أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق ٣ سنوات و٥ سنوات و٧ سنوات و١٠ سنوات نحو ٢,٢٥٠%، و٢,٧٥٠% و٣,١٢٥% و٣,٦٢٥% على الترتيب.

٢ – سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل النظام المعمول به منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

في الوقت الذي كانت فيه تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ضمن هوامش أوسع نسبيًا، بلغ الفرق في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته ١,٩%

وفي هذا المجال، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ٣٠٣,٠٩ فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو ٣٠٢,١٨ فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته ٠,٩١ فلسًا ونسبته ٠,٣٠%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (٣٠٦,٣ فلسًا) وأدنى سعر (٣٠٠,٥ فلسًا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ما نسبته ١,٩%.

الرسم البياني (٣)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

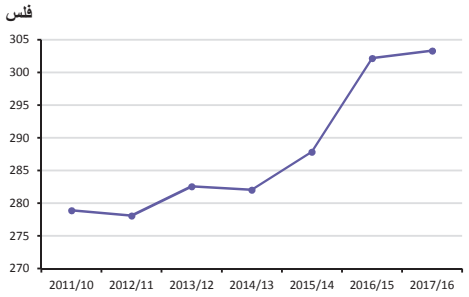

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي تقلبات مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦، حيث بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته ٢٢% مقابل الجنيه الإسترليني، و١٧,٩% مقابل الين الياباني، و١٠,٩% مقابل اليورو، و٨% مقابل الفرنك السويسري.

جدول رقم (١)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٣٠٦,٣٥	٣٠٠,٥٠٠	٣٠٤,٥٥	٣٠٣,٠٩
جنيه إسترليني	٠,٨٢٨٣	٠,٦٧٨٧	٠,٨٠٥٧	٠,٧٦٣٧
يورو	٠,٩٦١٢	٠,٨٦٧٠	٠,٩٢٤٨	٠,٩١٠٦
فرنك سويسري	١,٠٢٨٧	٠,٩٥٢٧	٠,٩٩٢٣	٠,٩٨٧٥
ين ياباني	١١٨,٠٠٥٠	١٠٠,٠٦٠٠	١١١,١٨٠	١٠٨,٤١

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣- عرض النقد

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٣٦٧٠٤,٢ ملايين دينار، مقابل نحو ٣٦٤٣١,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٢٧٢,٥ مليونًا ونسبته ٠,٧%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو ١٤٢٩,٢ مليونًا ونسبته ٤,١% خلال السنة المالية السابقة.

تباطؤ وتيرة النمو في عرض النقد (ن٢) بعد أن تسارع خلال السنة المالية السابقة

وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليعكس في جانب منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء الملائمة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

جدول رقم (٢)

تطورات عرض النقد (ن٢) مليون دينار

نهاية الفترة	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	تغير (٢) عن (١)	
	(١)	(٢)	قيمة	(%)
عرض النقد (ن٢)	٣٦٤٣١,٧	٣٦٧٠٤,٢	٢٧٢,٥	٠,٧
الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:	٩٦٥٨,٨	١٠٣٠٩,١	٦٥٠,٢	٦,٧
الودائع تحت الطلب	٨١٧٧,١	٨٦٦٣,١	٤٨٦,٠	٥,٩
شبه النقد	٢٦٧٧٢,٨	٢٦٣٩٥,١	٣٧٧,٧-	١,٤-
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	٢٣١١٦,٨	٢٣٥٤٦,٠	٤٢٩,٢	١,٩
الودائع بالعملات الأجنبية	٣٦٥٦,١	٢٨٤٩,١	٨٠٧,٠-	٢٢,١-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (٤)

تطور مكونات عرض النقد (ن٢)

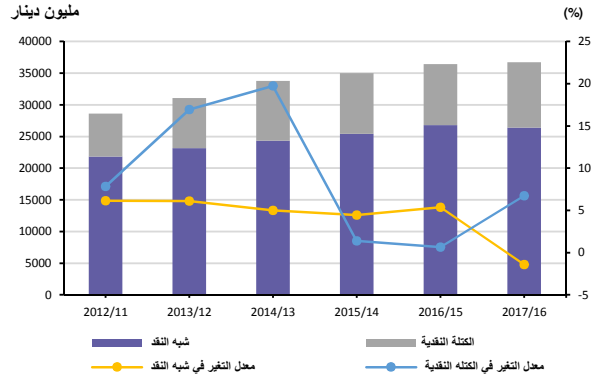

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمّع لكلٍ من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإنّ الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغة قيمته نحو ٢٧٢,٥ مليون دينار ونسبته ٠,٧%، قد جاء محصلة للارتفاع في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٤٢٥,١ مليون دينار وبنسبة ٢,٢% من جهة، والانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو ١٥٢,٦ مليون دينار وبنسبة ٠,٩% من جهةٍ أخرى.

وجاء الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات والبالغ نحو ٤٢٥,١ مليون دينار نتيجة:

- الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٢٩٦,٤ مليون دينار وبنسبة ٣,٦% والتي جاءت نتيجةً للزيادة في كلّ من: التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنحو ١١٩٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٣,٦%، وقيمة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٩٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٥,١%.
- الارتفاع في المطالب على الحكومة بنحو ٢٢٣٧,٧ مليون دينار وبنسبة ١٤١,٧%.
- الارتفاع في ودائع وحسابات الحكومة بنحو ١٩٢٢,٦ مليون دينار وبنسبة ٢٩,٢%.
- الزيادة في صافي الموجودات المحلية ضمن بند "أخرى" بنحو ١١٨٦,٤ مليون دينار وبنسبة ١٠,٢%.

أما الانخفاض المشار إليه في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة، فقد جاء محصلةً:

- للانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٣٦٩,٣ مليون دينار وبنسبة ٤,٤%.
- والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو ٢١٦,٧ مليون دينار وبنسبة ٢,٤%.

جدول رقم (٣)

تطورات صافي الموجودات المحلية والأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية

(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	تغير (٢) عن (١)	
	(١)	(٢)	قيمة	%
صافي الموجودات المحلية:	١٨٩٨٠,٢	١٩٤٠٥,٣	٤٢٥,١	٢,٢
- مطالب على القطاع الخاص	٣٥٦٢٥,١	٣٦٩٢١,٥	١٢٩٦,٤	٣,٦
- مطالب على الحكومة (صافي)	١٥٧٩,٦	٣٨١٧,٣	٢٢٣٧,٧	١٤١,٧
- ودائع وحسابات الحكومة	٦٥٨٧,٩	٨٥١٠,٥	١٩٢٢,٦	٢٩,٢
- أخرى (صافي)	١١٦٣٦,٧	١٢٨٢٣,٠	١١٨٦,٤	١٠,٢
صافي الموجودات الأجنبية:	١٧٤٥١,٥	١٧٢٩٨,٩	-١٥٢,٦	-٠,٩
- البنك المركزي	٩٠٧٦,٨	٩٢٩٣,٥	٢١٦,٧	٢,٤
- البنوك المحلية	٨٣٧٤,٧	٨٠٠٥,٤	-٣٦٩,٣	-٤,٤

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (٥)

العوامل المؤثرة في عرض النقد (ن٢)

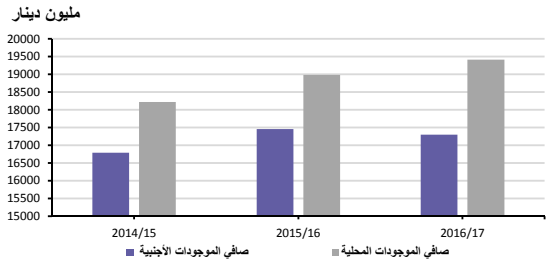

المصدر : بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (٦)

صافي الموجودات الأجنبية لبنك الكويت المركزي

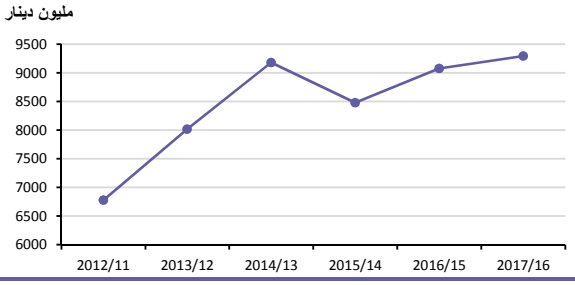

المصدر : بنك الكويت المركزي.

٤ – ودائع المقيمين بحسب نوعها:

سجلت الودائع الحكومية ثاني أكبر نسبة زيادة خلال الخمس سنوات السابقة

تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنحو ١٠٠٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٢,٤% لتصل إلى نحو ٤١٩٤٤,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ مقابل نحو ٤٠٩٤١,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجةً للزيادة في أرصدة ودائع الحكومة بنحو ٨٩٤,٤ مليونًا وبنسبة ١٤,٩%، والزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو ١٠٨,٣ ملايين دينار وبنسبة ٠,٣% في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦.

وترجع الزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية محصلةً إلى:

- الزيادة في ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي بنحو ٩١٥,٢ مليون دينار وبنسبة ٢,٩%.
- الانخفاض في ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنحو ٨٠٧,٠ ملايين دينار وبنسبة ٢٢,١%.

الرسم البياني (٧)

ودائع المقيمين بحسب أنواعها

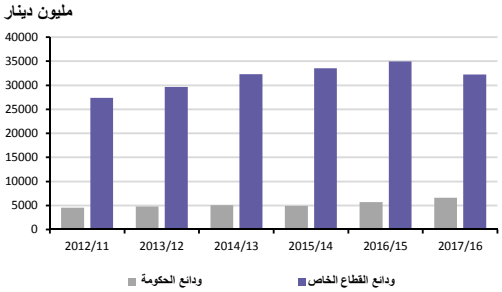

المصدر : بنك الكويت المركزي.

٥ – الأساس النقدي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد.

ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات، من أبرزها:

- نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية والمؤسسات المالية.
- إصدار سندات البنك المركزي.
- نظام قبول الودائع تحت الطلب من البنوك المحلية والمؤسسات المالية.

الأساس النقدي: التراجع في أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى بنك الكويت المركزي كانت المصدر الأساسي لتراجع الأساس النقدي

- ارتفع رصيد النقد المتداول بما قيمته ١٦٤,٢ مليون دينار ونسبته ١١,١% ليصل إلى نحو ١٦٤٥,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بمستواه البالغ ١٤٨١,٧ مليون دينار في السنة السابقة.

- شهدت حسابات وودائع تحت الطلب خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ انخفاضًا قيمته ٦٠٨,٦ ملايين دينار ونسبته ٣٩,٢% لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٩٤٤,٢ مليون دينار مقارنةً بمستواها البالغ ١٥٥٢,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

الرسم البياني (٨)

الأساس النقدي

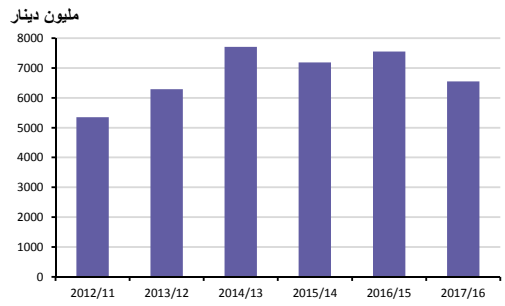

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ انخفاضًا قيمته نحو ١٥٥٥,٩ مليون دينار ونسبته ٥٧,٧%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ١١٣٧,٠ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٦٩٢,٩ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

وترتيبًا على ذلك، انخفض رصيد الأساس النقدي من نحو ٧٥٥٢,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى نحو ٦٥٤٧,٣ مليونًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦، وبانخفاض قيمته ١٠٠٥,١ مليون دينار ونسبته ١٣,٣%.

٦ – الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ارتفاعًا قيمته ١١٩٨,٢ مليون دينار ونسبته ٣,٦%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٣٤٨٨٧,٦ مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٣٣٦٨٩,٤ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

التسهيلات الممنوحة لقطاع النفط الخام والغاز المحرّك الرئيسي للنمو في أرصدة التسهيلات الائتمانية

وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساسًا نتيجة الزيادة في:

- التسهيلات الشخصية (بنحو ٤١٨,٩ مليونًا وبنسبة ٢,٩%).
- التسهيلات الممنوحة للشركات (بنحو ٧٧٩,٣ مليون دينار وبنسبة ٤,٠%)، وضمن ذلك جاءت الزيادة في التسهيلات الممنوحة للشركات محصلةً للزيادة في كل من القطاعات التالية، ومن أبرزها:

- قطاع النفط الخام والغاز (بنحو ٧٠٨,٣ ملايين دينار وبنسبة ١٠٩,٦%).
- قطاع التجارة (بنحو ١٧١,٣ مليونًا وبنسبة ٥,٦%).
- قطاع الإنشاء (بنحو ١٥٩,٨ مليون دينار وبنسبة ٨,٢%).

ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات التالية ومن أبرزها،

- قطاع الصناعة (بنحو ٢٤٧ مليون دينار وبنسبة ١٢,١%).
- قطاع العقار (بنحو ١٥٤,١ مليون دينار وبنسبة ١,٩%) مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة.

جدول رقم (٤)

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للمقيمين (مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٦/١٥ (١)	٢٠١٧/١٦ (٢)	تغير (٢) عن (١) قيمة	تغير (٢) عن (١) (%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	٣٣٦٨٩,٤	٣٤٨٨٧,٦	١١٩٨,٢	٣,٦
• التجارة	٣٠٧٨,٦	٣٢٤٩,٨	١٧١,٣	٥,٦
• الصناعة	٢٠٣٦,٥	١٧٨٩,٥	٢٤٧,٠-	١٢,١-
• الإنشاء	١٩٥٢,٣	٢١١٢,١	١٥٩,٨	٨,٢
• المؤسسات المالية بخلاف البنوك	١٣٩٣,١	١٣٥٤,٠	٣٩,١-	٢,٨-
• التسهيلات الشخصية	١٤٢١٥,٣	١٤٦٣٤,٢	٤١٨,٩	٢,٩
• العقار	٧٩٦٥,٨	٧٨١١,٦	١٥٤,١-	١,٩-
• النفط الخام والغاز	٦٤٦,٥	١٣٥٤,٩	٧٠٨,٣	١٠٩,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (٩)

الأهمية النسبية لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (%)

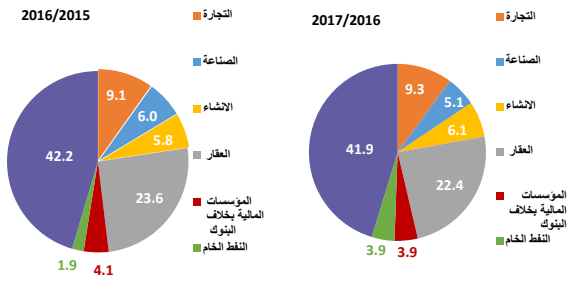

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٧ – إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ – إصدارات أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزي إمكانية استخدامها في تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك من خلال السوق الأولي لإصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لتلك الأدوات.

شهدت أرصدة أدوات الدين العام ارتفاعًا بعد أن سجلت تراجعًا متواصلاً خلال السنوات المالية السابقة

وفي هذا الإطار، قام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بطرح ٣٧ إصدارًا من سندات الخزانة بقيمة إسمية بلغت نحو ٣٥٠٠,٠ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ٢٦ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية بلغت نحو ١٢٧٠,٠ مليون دينار.

وترتيبًا على ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسـندات الخزانة والتورق المقابل) في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ليصل إلى نحو ٣٨١٧,٣ مليون دينار.

وقد بلغ رصيد مقتنيات البنوك المحلية لهذه الأدوات ما قيمته نحو ٣٨١٧,٣ مليون دينار وبما نسبته ١٠٠% في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦.

الرسم البياني (١٠)

رصيد أدوات الدين العام

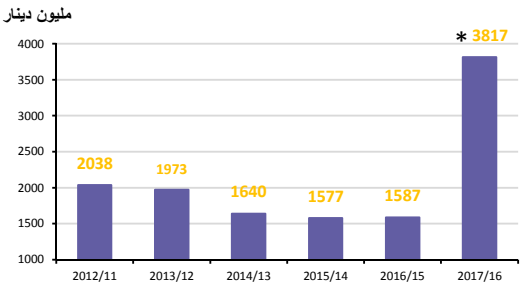

* بدأت عمليات التورق للدين العام في إبريل ٢٠١٦.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب- سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بطرح ٤٠ إصداراً من سنداته (سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بقيمة إسمية بلغت نحو ٨٣١٠,٠ مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية ٣٩ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة إسمية بلغت نحو ٨٥٥٥,٠ مليون دينار.

وترتيبًا على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي والتورق المقابل، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٢٦٧٥,٠ مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو ٢٩٢٠,٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٢٤٥,٠ مليونًا ونسبته ٨,٤%.

ثانيًا - التطورات المصرفية

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ليصل إلى نحو ٦١٩٥٧,٨ مليون دينار، مقابل نحو ٥٩٧٩٠,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥، بما يمثل ارتفاعًا بنحو ٢١٦٧,١ مليونًا وبنسبة ٣,٦%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

أ - على جانب الموجودات:

-زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٢٩٦,٤ مليون دينار وبنسبة ٣,٦%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٣٦٩٢١,٦ مليون دينار، مقابل نحو ٣٥٦٢٥,١ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥. وقد جاءت تلك الزيادة نتيجةً لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ١١٩٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٣,٦%، لتصل إلى نحو ٣٤٨٨٧,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦، مقابل نحو ٣٣٦٨٩,٤ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، والارتفاع في أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٩٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٥,١%، لتصل في نهاية السنة

المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٢٠٣٣,٩ مليون دينار، مقابل نحو ١٩٣٥,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفاض رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو ١١٦٥,٧ مليون دينار وبنسبة ١٩,٣%، ليصل إلى نحو ٤٨٨٢,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦، مقابل نحو ٦٠٤٨,٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

ويأتي ذلك الانخفاض كمحصلةٍ للانخفاض في أرصدة كل من الودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورّق المقابل بنحو ١٥٥٥,٩ مليون دينار وبنسبة ٥٧,٨% (من نحو ٢٦٩٢,٩ مليونًا إلى نحو ١١٣٧,٠ مليونًا)، وأرصدة الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو ٦٠٤,٩ مليونًا وبنسبة ٣٩,٥% (من نحو ١٥٣٠,١ مليونًا إلى نحو ٩٢٥,٢ مليونًا) من جهة، والارتفاع في مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورّق المقابل بنحو ٩٩٥,٢ مليون دينار وبنسبة ٥٤,٥% (من نحو ١٨٢٥,٠ مليون إلى نحو ٢٨٢٠,٢ مليونًا) من جهةٍ أخرى.

الرسم البياني (١١)

التوزيع النسبي لموجودات البنوك المحلية

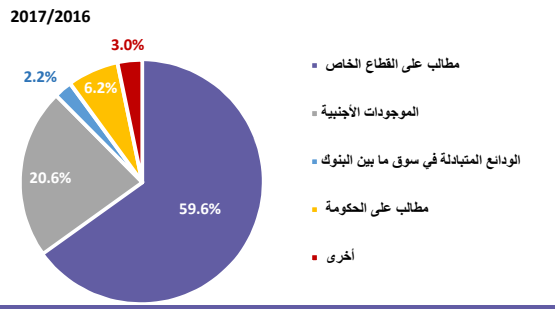

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب – على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ١٠٨,٣ ملايين دينار وبنسبة ٠,٣%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٣٥٠٥٨,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٣٤٩٥٠,٠ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع أساسًا محصلةً لنمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ٩١٥,٢ مليون دينار وبنسبة ٢,٩% في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦، لتصل إلى نحو ٣٢٢٠٩,١ ملايين دينار، مقابل نحو ٣١٢٩٣,٩ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. في حين سجلت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية انخفاضًا بنحو ٨٠٧,٠ ملايين دينار وبنسبة ٢٢,١%، لتصل إلى نحو ٢٨٤٩,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦، مقابل نحو ٣٦٥٦,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

- ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ٨٩٤,٤ مليون دينار وبنسبة ١٤,٩%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٦٨٨٦,٠ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٥٩٩١,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٣٨٧,٩ مليون دينار وبنسبة ٤,٩%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٨٢٧٤,١ مليون دينار، مقابل نحو ٧٨٨٦,١ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

ومن جانبٍ آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ١٥٩٦٦,٥ مليون دينار، مقابل نحو ١٣٩١٤,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥، أي بارتفاع قيمته ٢٠٥٢,٢ مليونًا ونسبته ١٤,٧%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو ٢٥,٨% في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ مقابل ٢٣,٣% في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

الرسم البياني (١٢)

التوزيع النسبي لمطلوبات البنوك المحلية

2017/2016

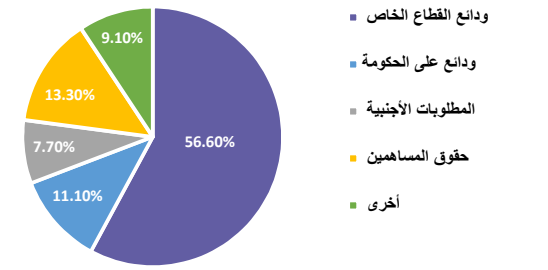

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (٥)

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

(مليون دينار)

البنـــود	الأرصدة في نهاية السنة	
	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦
الموجودات		
النقد	٢٦٤,٢	٣٠٧,٧
المطالب على البنك المركزي	٦٠٤٨,٠	٤٨٨٢,٤
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	١٩٠٦,٧	١٣٩١,٣
المطالب على الحكومة	١٥٧٩,٦	٣٨٤٧,٢
المطالب على القطاع الخاص	٣٥٦٢٥,١	٣٦٩٢١,٥
الموجودات الأجنبية	١٢٦٤٠,٨	١٢٧٤٧,١
موجودات أخرى	١٧٢٦,٣	١٨٦٠,٦
إجمالي الموجودات	**٥٩٧٩٠,٧**	**٦١٩٥٧,٨**
المطلوبات		
ودائع القطاع الخاص (المقيم)	٣٤٩٥٠,٠	٣٥٠٥٨,٢
ودائع الحكومة	٥٩٩١,٦	٦٨٨٦,٠
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	١٧٨٧,٦	١٣٧٠,٣
حقوق المساهمين	٧٨٨٦,١	٨٢٧٤,١
المطلوبات الأجنبية	٤٢٦٦,١	٤٧٤١,٨
مطلوبات أخرى	٤٩٠٩,٣	٥٦٢٧,٥
إجمالي المطلوبات	**٥٩٧٩٠,٧**	**٦١٩٥٧,٨**
حسابات نظامية	١٣٩١٤,٣	١٥٩٦٦,٥

المصدر: بنك الكويت المركزي

معدل التضخم:

تشير البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن معدل التضخم السنوي (مقاسًا بالتغير النسبي للرقم القياسي لأسعار المستهلك) قد بلغ نحو ٣,٢% خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ مقابل نحو ٣,٣% خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥. وقد تمثلت أهم الأقسام الرئيسية الأكثر مساهمةً في المعدل المشار إليه في كلٍّ من مجموعة خدمات المسكن (الوزن الترجيحي ٢٨,٨%) بمساهمة نسبية بلغت ٦٣,١% من معدل التضخم، ومجموعة النقل (الوزن الترجيحي ٧,٩%) بمساهمة نسبية بلغت ١٢,٤%، ومجموعة المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (الوزن الترجيحي ١١,٢%) بمساهمة نسبية بلغت ١١,٠%.

الرسم البياني (١٣)

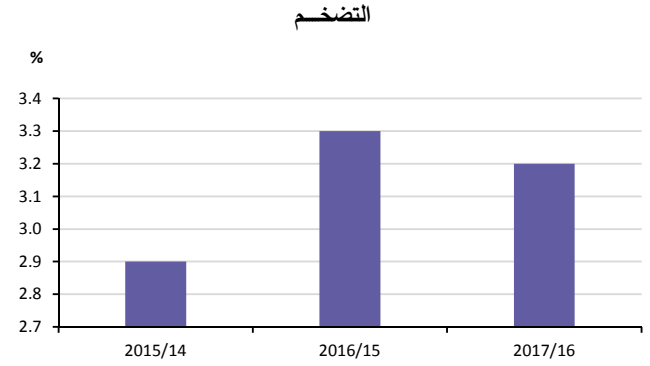

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

الرسم البياني (١٤)

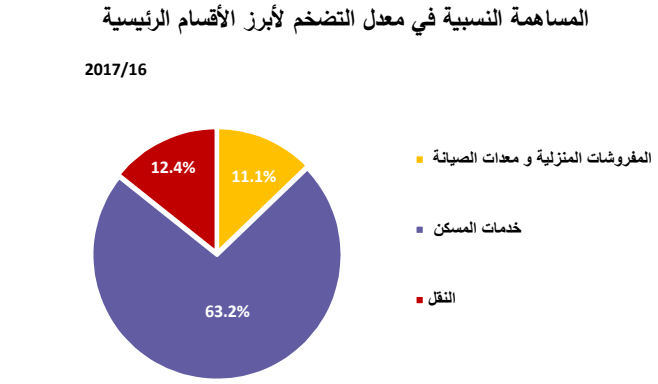

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانيًا- الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي

- التعليمات والتعاميم والضوابط الرقابية
- أعمال وأنشطة أخرى

استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة.

أولاً: أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته

- **إصدار تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية**

في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الكويت المركزي للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشياً مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠ إصدار تعليمات بشأن "**حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية**" لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخي ٦/١٥ و٢٠٠٣/٦/١٩ في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ولتكون مكمّلة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو ٢٠١٢ وذلك فيما يخص أعمال البنوك الإسلامية.

والجدير بالذكر، أن إصدار هذه التعليمات يأتي في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية، وما شهده القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته منذ صدور تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠٠٣ المشار إليها، الأمر الذي تبرز معه الأهمية البالغة لحوكمة الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، كإحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي.

- **إصدار تعميم إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل بالشروط المرجعية الجديدة لمهمة الفحص المستمر لجميع حالات القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط**

إلحاقًا لتعميم بنك الكويت المركزي الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٨/٧ بشأن تكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات بإجراء فحص لجميع القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط الممنوحة من البنوك وشركات الاستثمار وذلك بصفة مستمرة كل ربع سنة، وفقاً للشروط المرجعية المرفقة بالتعميم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦ في هذا الخصوص، وفي ضوء ما أفصحت عنه متابعة التقارير الواردة من مكاتب تدقيق الحسابات للبنوك المحلية في هذا الشأن من الحاجة إلى تطوير الشروط المرجعية

لمهمة مراقب الحسابات المشار إليها، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٨ تعميمًا إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل مرفقاً معه **شروط مرجعية جديدة لمهمة الفحص المستمر لجميع حالات القروض/التمويل الاستهلاكي والمقسط المقدمة كل ربع سنة.**

هذا وتهدف هذه المهمة إلى استمرار التحقق من التزام البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل المحلية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن أسس وقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها من خلال إسناد المهمة إلى أحد مكاتب التدقيق الرئيسية.

ثانيًا: أعمال وأنشطة أخرى

- **إصدار إعلان توعوي يبين فيه طرق وتسلسل الإجراءات الواجب اتباعها من العملاء في حال تقديم الشكاوي لدى الجهات**

في إطار ما يوليه بنك الكويت المركزي من جهود حثيثة لحماية حقوق عملاء الجهات الخاضعة لرقابته، ومنها ما يتعلق بالضمانات المتوفرة لهم بتقديم شكاوي أو تظلمات حول ما يتعلق بمعاملاتهم التي يجرونها أو الخدمات التي يتحصلون عليها، وإيضاح طرق وآليات سير تلك الشكاوي والموعد الأقصى لردود تلك الجهات، بما في ذلك الإجراءات المنظمة لتقديم الشكاوي لدى تلك الجهات، وتحقيقًا لمبدأ الشفافية وسعيًا لتوعية عملاء الجهات الخاضعة لرقابته بتلك الحقوق، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٦/٩/١ **إعلانًا توعويًا يبين فيه طرق وتسلسل الإجراءات الواجب اتباعها من العملاء في حال تقديم الشكاوي لدى الجهات** قبل تقديمها لبنك الكويت المركزي. وقد تضمّن الإعلان الإرشادي توضيح آلية تقديم العملاء للشكاوي لدى البنوك، شركات الاستثمار، شركات التمويل، والخطوات الواجب اتباعها.

- **استضافة حلقة نقاشية حول "مخاطر السيولة وخطط التعافي من التعثر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي"**

في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستقرار المالي، والتعريف بمختلف العوامل التي قد تشكل مصدرًا لصدمات قد تؤثر على مقومات هذا الاستقرار، وتحديد الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها، فقد استضاف بنك الكويت المركزي **حلقة نقاشية حول "مخاطر السيولة وخطط التعافي من التعثر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي"** والتي نظمها معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية في بازل (Financial Stability Institute) بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس

التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ٣ إلى ٢٠١٦/٥/٥، وذلك بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولقد شارك في تقديم الحلقة النقاشية خبراء من معهد الاستقرار المالي، ومن هيئة الإعسار والرقابة التحوطية الفرنسية، ومن البنك المركزي النمساوي بالإضافة إلى خبراء من شركة مكينزي وشركة كليفورد تشانس للاستشارات. كما وشارك في هذه الحلقة النقاشية متحدثون من بنك الكويت المركزي ومن مؤسسة النقد العربي السعودي.

- **الانتهاء من تطبيق وتفعيل تقنية 3D، لتنفيذ معاملات الدفع الإلكتروني**

تم الانتهاء من تطبيق وتفعيل تقنية 3D، لتنفيذ معاملات الدفع الإلكتروني بهدف رفع كفاءة أمن المعلومات وحماية الحسابات المصرفية المرتبطة باستخدام البطاقات المصرفية، والتي يتم من خلالها إرسال شفرة إضافية إلى الهاتف النقال الخاص بالعميل، والذي يقوم بدوره بإدخالها في المعاملة الجاري تنفيذها كشرط أساسي لقبول وتنفيذ العملية التي سينتج عنها خصم المبلغ من حسابه المصرفي، وجاء ذلك بعد أن تم توجيه البنوك وشركة كي نت بتطبيق آليات ومعايير لحماية قناة الدفع الخاصة بشركة كي نت بعد أن تعرضت قناة الدفع لخلل أدى الى اصدار تفويض للعديد من العمليات دون الرجوع الى البنوك المصدرة للبطاقات.

ثالثًا –أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

- النقد المتداول
- عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية
- الحوالات المصرفية

أولاً: النقد المتداول

• رصيد النقد المتداول

ارتفاع قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بما نسبته ١١,١%

تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بلغ نحو ١٦٤٥,٩ مليون دينار، مقابل نحو ١٤٨١,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ١٦٤,٢ مليون دينار ونسبته ١١,١%، وتراوح رصيد النقد المتداول خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ما بين:

- ١٦٦٩,٧ مليون دينار كأعلى رصيد في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.
- ١٤٩٧,١ مليون دينار كأدنى رصيد في نهاية شهر أبريل ٢٠١٦.

الرسم البياني (١٥)

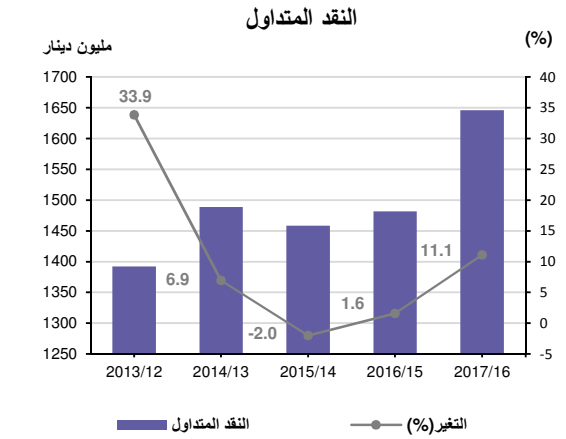

المصدر: بنك الكويت المركزي.

• جودة أوراق النقد المتداولة

استمر بنك الكويت المركزي في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

ثانيًا: عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

• عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

انخفاض إجمالي قيمة عمليات غرفة المقاصة خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ليبلغ نحو ١٤,٤٢ بليون دينار

فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ ليبلغ نحو ١٤,٤٢ بليون دينار لعدد ٢٦٥٢,٤ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٥٤٣٦,٧ ديناراً للعملية، مقابل نحو ٢٠,٣٧ بليونًا لعدد ٢٦٢٩,٤ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٧٧٤٨,٤ ديناراً للعملية خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

الرسم البياني (١٦)

عمليات المقاصة المنفذة لدي بنك الكويت المركزي

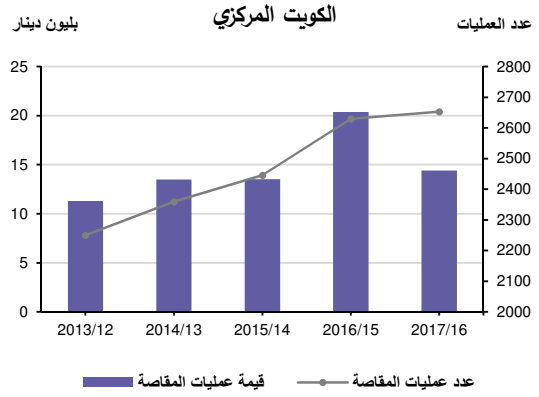

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (١٧)

قيمة عمليات التسوية فيما بين البنوك المحلية (كاسب)

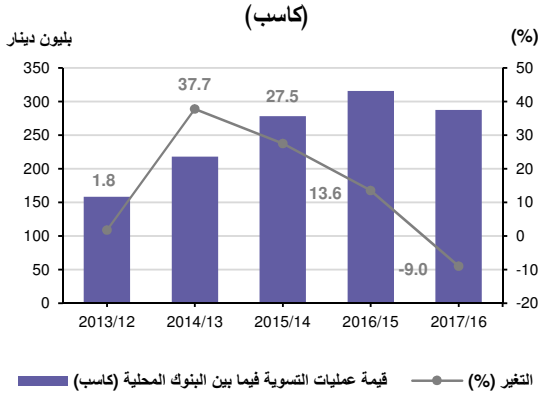

المصدر: بنك الكويت المركزي.

• عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية

انخفاض قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية بما قيمته ٢٨,٣٨ بليون دينار ونسبته ٨,٩٨%

تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب" بلغت خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ٢٨٧,٥٠٨ بليون دينار مقابل نحو ٣١٥,٨٨٩ بليونًا خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٢٨,٣٨ بليون دينار ونسبته ٨,٩٨%.

ثالثًا: الحوالات والمعاملات المصرفية

• الحوالات المصرفية المحلية

ارتفاع إجمالي قيمة الحوالات المصرفية المنفذة محليًا خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بما نسبته ١٤,١%

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بتنفيذ ٧٨٥٩ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٢٣٩٠,٧ مليون دينار، مقابل ٩٥٠٤ حوالة مصرفية قيمتها نحو ٢٠٩٤,٨ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٦/١٥.

الرسم البياني (١٨)

الحوالات المصرفية التي تم تنفيذها لصالح وزارات ومؤسسات الدولة

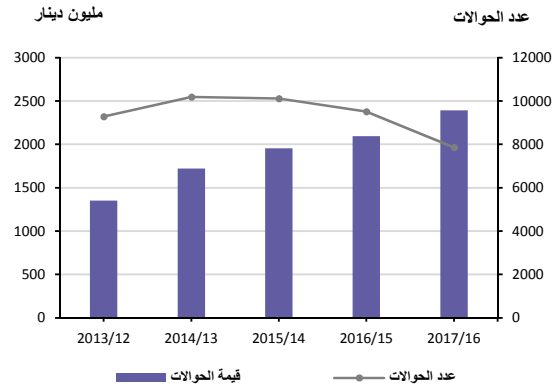

المصدر : بنك الكويت المركزي.

• المعاملات المصرفية الخارجية

وفيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستنديه وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦، فقد تمثلت بالبيان التالي:

المعاملات المصرفية الخارجية المنفذة لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية

جـــدول (٦)

البيـــان	العدد	القيمة (بالدينار الكويتي)
أولاً: الاعتمادات المستندية		
١-الاعتمادات المفتوحة		
- اعتمادات محلية	-	-
- اعتمادات أجنبية	١٣	٢,٤٠٨,٠٠٤,٢٤٥
المجموع	**١٣**	**٢,٤٠٨,٠٠٤,٢٤٥**
٢-الاعتمادات المدفوعة		
- اعتمادات محلية	١٥	٨,٩٨٥٨٤٠
- اعتمادات أجنبية	٨١	٣٠,٥٧٦٧٨٢
المجموع	**٩٦**	**٣٩,٥٦٢٦٢٢**
٣-التعديلات		
- اعتمادات محلية	٢	-
- اعتمادات أجنبية	١٤	-
المجموع	**١٦**	
ثانياً: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل		
أ - الواردة	-	-
ب- المدفوعة	-	-
المجموع	-	-
ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:	**١٩**	**٥,٥١٢**

المصدر : بنك الكويت المركزي.

رابعًا – الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي

- أعداد العاملين في بنك الكويت المركزي
- المهمات الرسمية
- البرامج والدورات التدريبية
- الشهادات المهنية والبعثات الدراسية

في إطار تطور إحصاءات العاملين في بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، يتبيّن ما يلي:

أولاً: أعداد العاملين في بنك الكويت المركزي

- **عدد العاملين في بنك الكويت المركزي**

تراجع إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي بنسبة ٦% بنهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦

بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي ٩٢٦ موظفًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٩٨٥ موظفًا بنهاية السنة المالية السابقة. وبلغ عدد الموظفين الكويتيين ٨١٤ موظفًا (يشكلون ما نسبته ٨٨% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٨٦٨ موظفًا (٨٨% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥.

الرسم البياني (١٩)

تطور إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي

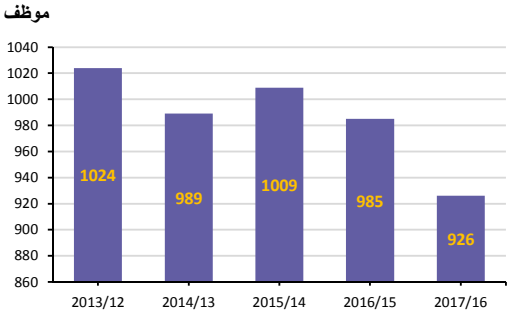

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (٢٠)

توزيع العاملين في بنك الكويت المركزي بحسب الجنسية خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦

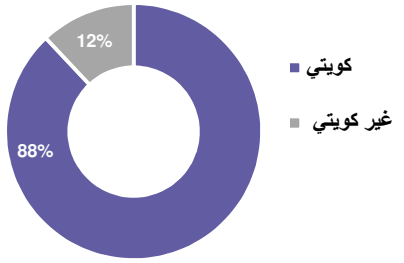

المصدر: بنك الكويت المركزي

- **عدد العاملين الجدد**

شهدت السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ تعيين ٣٢ موظفًا جديدًا منهم ٢٥ كويتيًا (بنسبة ٧٨% من إجمالي المعينين)، مقابل ٢٢ موظفًا تم تعيينهم في السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥ منهم ١٨ كويتيًا (بنسبة ٨٢% من إجمالي المعينين).

الرسم البياني (٢١)

تطورعدد العاملين الجدد في بنك الكويت المركزي بحسب الجنسية

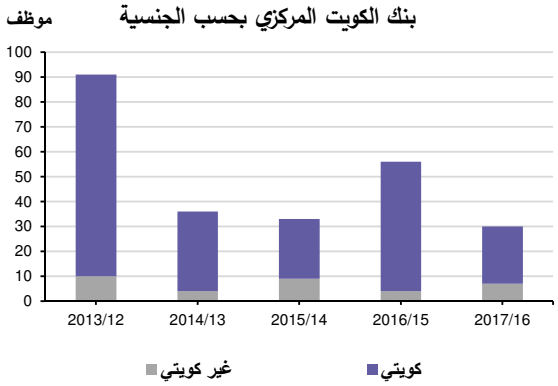

المصدر: بنك الكويت المركزي

- **انتهاء خدمة العاملين**

شهدت السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ انتهاء خدمة ٩١ موظفًا، حيث كانت الأسباب هي الاستقالة (٥٣ موظفًا)، والتقاعد (٢٣ موظفين)، وانتهاء خدمة (٨ موظفين)، وإنهاء خدمة (٦ موظفين)، والوفاة (موظف واحد).

ثانيًا – المهمات الرسمية

- **المؤتمرات والاجتماعات خارج دولة الكويت**

تم إيفاد عدد ١٥٠ موظفًا (زيادة بنسبة ٦,٤% عن السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥) للمشاركة في حضور ٧٦ مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إيفاد عدد ١٤١ موظفًا للمشاركة في حضور ٧١ مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥.

الرسم البياني (٢٢)

عدد المؤتمرات والإجتماعات خارج دولة الكويت

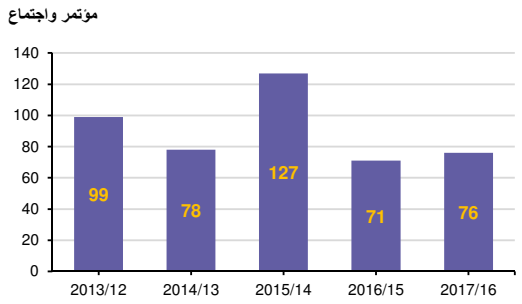

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا – البرامج والدورات التدريبية

- **الدورات التدريبية**

قام بنك الكويت المركزي بإعداد وتنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة لتنظيم برامج مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، وإيفاد مجموعة من موظفي البنك لحضور برامج، ودورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي أو المالي أو الاقتصادي أو الإداري أو في مجال الحاسب الآلي وذلك وفقًا للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل وذلك على النحو التالي:

أ – داخل الكويت:

تم خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إيفاد عدد ١٩٠ موظفًا لحضور ٧٨ دورة وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية مثل (معهد الدراسات المصرفية، المعهد العربي للتخطيط، معهد الكويت للأبحاث العلمية، وبعض البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وجهات التدريب المحلية الأهلية المتخصصة، ومكاتب تدقيق الحسابات، وديوان الخدمة المدنية).

ب – خارج الكويت:

تم خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إيفاد ٥٧ موظفًا لحضور ٣٣ دورة تدريبية، بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواءً على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات (معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، والبنوك المركزية العربية والأجنبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك إنجلترا، والبنك الفيدرالي الأمريكي والنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).

الرسم البياني (٢٣)

عدد الدورات التدريبية المتخصصة داخل وخارج الكويت

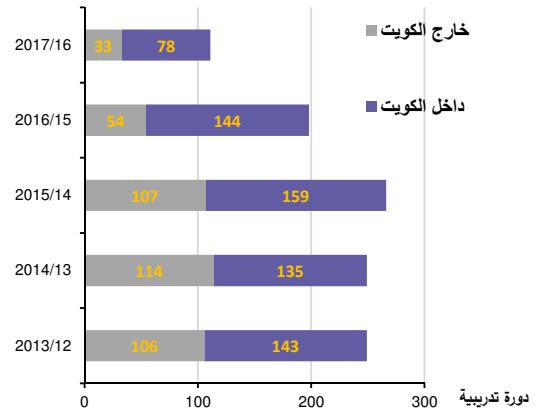

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- **تأهيل الخريجين الكويتيين حديثي التخرّج**

قام بنك الكويت المركزي بتنظيم برامج تدريبية للمتدربين الجدد حديثي التخرج، حيث قام بإبرام عقود تدريب مع عدد ٦ متدربين حديثي التخرّج وتم إلحاقهم بالبرنامج التخصصي المعد لهم في مكاتب / إدارات البنك المعنية. كما تم تثبيت ٨ متدربين خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٠ متدربًا خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

- **تدريب طلبة الجامعات والمعاهد**

تم تدريب مجموعة من طلبة الجامعات والمعاهد (جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الجامعة الأمريكية بالكويت، كلية الشرق الأوسط) في عدد من إدارات ومكاتب البنك، وبلغ عددهم ١٦ طالبًا خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بالعدد ذاته خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥.

- **المشاركة في برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج للعمل في القطاع المصرفي**

يشارك بنك الكويت المركزي وللعام الخامس على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية الأخرى في "برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج للعمل في القطاع المصرفي" الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي ومدته سنة ميلادية، حيث يجري حاليًا تنظيم الدفعة السادسة لهذا البرنامج، بالإعداد لتدريب المشاركين فيه من الكويتيين حديثي التخرج اعتبارًا من شهر مارس عام ٢٠١٧. وتم بموجب هذا

البرنامج تخصيص عدد ٣ خريجين جامعيين لبنك الكويت المركزي للمساهمة في البرنامج.

رابعًا – الشهادات المهنية والبعثات الدراسية

• برنامج الشهادات المهنية

بلغ عدد الطلبات المعتمدة خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ للحصول على الشهادات المهنية ٤ طلبات، مقارنة بعدد ٩ طلبات في السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥.

• الدراسات العليا

وافق بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ على إيفاد عدد ٤ من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط منح البعثة الدراسية لاستكمال الدراسات العليا خارج دولة الكويت، مقارنة بإيفاد عدد ٢ موظفين ببعثة دراسية خارج دولة **الكويت** في السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥. كما أن إجمالي عدد المبتعثين للدراسات العليا في الخارج بلغ ٥ موظفين بنهاية السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

الرسم البياني (٢٤)

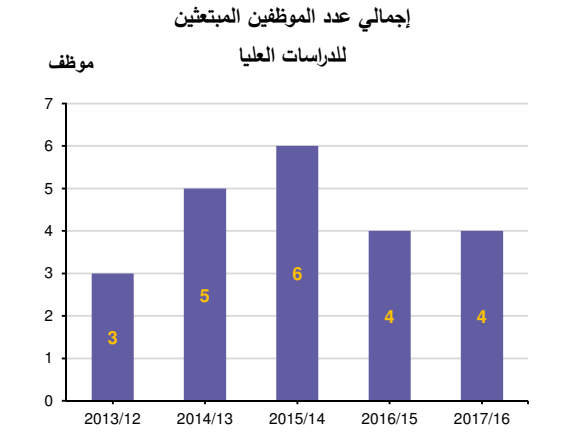

المصدر: بنك الكويت المركزي.

• استكمال الدراسة بعد ساعات الدوام الرسمي في بنك الكويت المركزي

وافق بنك الكويت المركزي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ على طلبات استكمال الدراسة لعدد ١٦ موظف للدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي، مقارنة بعدد ١٢ موظف لاستكمال الدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٥. وقامت إدارة الموارد البشرية بعمل الإجراءات اللازمة وتنظيم عملية الدراسة بعد الدوام الرسمي وفقًا للشروط والضوابط المعمول بها في البنك.

الرسم البياني (٢٥)

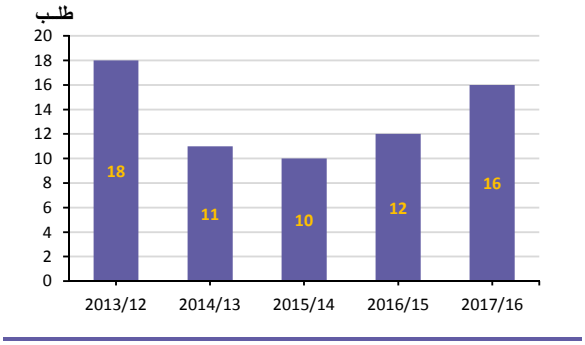

المصدر: بنك الكويت المركزي.

خامسًا – أعمـال وأنشطـة أخـرى

- جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات
- جهود بـنك الكويت المـركزي في مجـال تعزيز التواصل مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي

أولاً: جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات

استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. ومن أبرز تلك الجهود:

- **مشروع أنظمة العمليات البنكية الأساسية لبنك الكويت المركزي**

قام بنك الكويت المركزي بإنجاز مشروع يتضمن تنفيذ وتطبيق والإشراف على أنظمة العمليات البنكية الأساسية لبنك الكويت المركزي الخاصة بكل من إدارة الأعمال المصرفية وإدارة العمليات الأجنبية وإدارة الخدمات الإدارية ومكتب التدقيق الداخلي، واستبدال الأنظمة القديمة بأنظمة حديثة ومتطورة. ويشمل المشروع تطبيق شجرة الحسابات الجديدة لبنك الكويت المركزي وعدد من أنظمة العمليات البنكية الأساسية المتعلقة بالأستاذ العام والحسابات الجارية، والميزانية، والنقد، وشئون الخزانة، والمشتريات والمخزون، إضافة إلى ربط هذه الأنظمة لتسهيل الإجراءات وأتمته العمليات اليدوية الحالية.

وخلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ تم إنجاز المراحل التالية من المشروع:

- تطويع الأنظمة لتلبية متطلبات بنك الكويت المركزي.
- الانتهاء من تنفيذ الاختبارات المبدئية واختبارات تكامل الأنظمة والربط مع الأنظمة الأخرى.
- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من الاختبارات النهائية لقبول الأنظمة.
- نقل النظام لهيئة العمل التشغيلية.

- **مشروع نظام إدارة النقد**

تم إنجاز نظام إدارة النقد إضافة إلى تطوير وأتمتة الأعمال المتعلقة بإدارة النقد في الخزنة بمبنى بنك الكويت المركزي الجديد والذي يشمل جدولة وميكنة إيداعات سحوبات النقد الخاصة بالبنوك والربط مع أجهزة الفرز وأنظمة البنك الأخرى إضافة إلى التحكم بالنظام الآلي لأعمال الخزنة الآلية (MHS) واستخراج التقارير الخاصة بذلك.

وتم خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إنجاز المراحل التالية من المشروع:

- الانتهاء من اختبارات الربط مع أنظمة البنك الأخرى.
- الانتهاء من اختبارات قبول النظام.
- نقل النظام إلى بيئة الإنتاج.

- **مشروع الإطار الوطني للحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمشاركة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات**

تم إطلاق مشروع الحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا

المعلومات وهو يهدف إلى تقييم التزام الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية بأفضل الممارسات العالمية في مجال إجراءات وسياسات تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال لا الحصر: إدارة المشاريع، إدارة المخاطر، إدارة أمن المعلومات، إدارة التدريب والمعرفة، الإدارة الفنية، إدارة التغيير، إدارة الموارد، إدارة استمرارية الأعمال وإدارة الموازنات.

وتم خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إنجاز التالي:

- الانتهاء من تنفيذ المراحل المتفق عليها من ضمن الخطة لعام ٢٠١٦.
- رفع التقارير الربع سنوية للجهاز.

- **الإشراف على تنفيذ المشاريع التقنية**

قام بنك الكويت المركزي بمتابعة تنفيذ المشاريع التقنية التي تتعلق بتطوير الأنظمة المرتبطة بإدارات وأعمال بنك الكويت المركزي التي يشرف عليها وينفذها قطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية، وإعداد التقارير الربع سنوية والنصف سنوية ورفعها إلى الإدارة العليا.

- **التدقيق على نظام إدارة الجودة "ISO 9001:2015"**

تم استكمال أعمال المراجعة والتدقيق على كافة الأعمال المنفذة للتحقق من توافقها مع نظام إدارة الجودة "**ISO 9001:2015**".

والجدير بالذكر، أن نظام إدارة الجودة هو نظام عالمي معتمد تحت سلسلة "ISO 9001:2015" ويتكون من عدة بنود أساسية، منها:

- متطلبات التوثيق لعمليات وسياسة وأهداف تقنية المعلومات والإجراءات المتعلقة بها.
- مسئولية الإدارة والتزامها بالتخطيط لأهداف الجودة والتركيز على متطلبات المستفيدين.
- إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية وبيئة العمل والإجراءات المتخذة لتحسينها.
- تقييم خطط إنجاز المنتجات والخدمات والخطوات المتخذة لتصميم وتطوير ومراجعة ورقابة المنتجات والخدمات.
- إدارة المخاطر التي قد تطرأ خلال فترة تنفيذ الخطط.
- القياس والتحليل والتحسين للعمليات والإجراءات المتبعة في قطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية.
- التدقيق الداخلي والمراجعة الدورية للتأكد من التطبيق التام لنظام إدارة الجودة وكفاءته.

- **وضع الأهداف السنوية للجودة لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية بما يتماشى مع متطلبات نظام إدارة الجودة "ISO 9001:2015"**

اعتمد بنك الكويت المركزي ٥١ هدف لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية وذلك للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

وتتعلق تلك الأهداف باستراتيجية البنك نحو التطوير الشامل لمنظومة العمل، وقد تم تحقيق نسبة إنجاز تعادل ٨٤% من إجمالي الأهداف المعتمدة.

ثانيًا: جهود بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز التواصل مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بعدة أنشطة في إطار حرصه على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي، وذلك في إطار الاستجابة للمتغيرات المتسارعة التي تشهدها صناعة الإعلام التقليدي والجديد، حيث اتخذ بنك الكويت المركزي سياسة إعلامية متوازنة تبرز الإنجازات وتُعرّف المجتمع والمهتمين بجهود وإنجازات البنك المركزي ودوره المحوري في الاستقرار المالي وتطوير وتعزيز الرقابة على النظام المصرفي بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار النقدي من خلال عمليات السياسة النقدية، حيث قام في هذا المجال بما يلي:

- **المجال الإعلامـــــي**

إبرازًا لصورة البنك ومواكبةً للتطورات المتلاحقة التي تشهدها صناعة الإعلام في العالم واتباعًا لتوجيهات معالي المحافظ، فقد حرصت الإدارة على انتهاج سياسة إعلامية متوازنة تهدف إلى إظهار إنجازات البنك ودوره الحيوي المستمد من أهدافه التي نصّت عليها مراسيم وقوانين إنشاؤه من الحفاظ على الاستقرار المالي وممارسة الدور الرقابي على السياسات النقدية والنظام المصرفي في الدولة، حيث قامت الإدارة في هذا المجال بما يلي:

- نشر عدد (٤٠) مادة صحفية تنوعت ما بين تصريح، بيان أو خبر وذلك في الصحف المحلية ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) ووكالات الأنباء الأخرى.
- نشر عدد (١٦٠) قرار في الجريدة الرسمية للدولة (الكويت اليوم).
- بث عدد (٦١٧) مادة على مواقع وقنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك والتي تنوعت ما بين تويتر، انستجرام ويوتيوب.
- الارتقاء بعدد المتابعين لقنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك إلى ٧١٤٧ متابع على تويتر، ١١٥٦ متابع على انستجرام، و٥٠٧ متابع على قناة تواصل موظفي البنك على الانستجرام.

- إعداد ونشر فلاشات توعوية وانفوجرافيك لجمهور العملاء وموظفي البنك.

- **توطيد الروابط والعلاقات العامة**

تقويةً لأواصر العلاقات الجيدة بين البنك والمؤسسات العالمية والمحلية ذات الصلة فضلاً عن العلاقات بين البنك وموظفيه، فقد حرصت الإدارة على تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات في التواصل مع الجميع لتوطيد العلاقات والحفاظ على مستوى إيجابي من التعامل على المستويات المهنية والشخصية إيماناً منها بأهمية ذلك في تحسين النتائج العامة لصورة البنك وأداء منتسبيه، وفي سبيلها لذلك فقد قامت الإدارة في هذا المجال بما يلي:

- تنظيم استقبالات معالي المحافظ بمناسبة (عيد الأضحى – تكريم الموظفين المتميزين – استقبال الموظفين بمناسبة بداية العام الجديد).

- ترتيب استضافة زوار معالي المحافظ (أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت المركزي – محافظ البنك المركزي المصري والوفد المرافق له).

- تنظيم ورش العمل (متدربي هيئة أسواق المال – مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب – التعديلات الجديدة على تقارير مراقبة الحسابات – شركات الصرافة حول متطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في نطاق تنظيم أعمال شركات الصرافة) والحلقة النقاشية لمعهد الاستقرار المالي.

- تنظيم الزيارات الميدانية لمنتسبي معهد سعود الصباح الدبلوماسي الكويتي ووفد وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية السودان.

- تنظيم الاجتماع ال (٤٨) للجنة الفنية لنظم المدفوعات بدول مجلس التعاون الخليجي.

- تعزيز الروابط الاجتماعية بين الموظفين بتنظيم اليوم المفتوح لموظفي البنك.

- استدراج الخصومات والعروض الخاصة للموظفين.

- **التوثيق والعرض المتحفي**

إيمانًا بدور البنك في نقل ثقافته وخبراته المتراكمة واعتزازاً بتاريخه وتوثيقاً للمحطات التاريخية في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وأيضاً توثيقاً لدور القيادات التاريخية التي تعاقبت على قيادة دفة العمل في البنك، عملت الإدارة على:

- إعداد كراسة شروط مرجعية وطرحها ومتابعة الشركات المتقدمة لتنفيذ مشروع متحف بنك الكويت المركزي.

- إطلاق حملة للاحتفال بذكرى مرور ١٣٠ عام على إصدار أول عملة نقدية معدنية ال "بيزة" الكويتية ولكونها أول عملة وطنية تصدر في الكويت عام ١٨٨٦م.

مسكوكة تذكارية بمناسبة الذكرى المئة والثلاثون لإصدار أول عملة معدنية كويتية "بيزة"

- تجميع المقتنيات التاريخية والاطلاع على ما تحويه مراكز الحفظ لدى إدارات البنك من وثائق تاريخية ومقتنيات.

- وضع رؤية ومنهجية لتطوير الوثائق التاريخية للبنك.

- حصر وزيارة معظم المتاحف الموجودة في دولة الكويت للتعرف على نظم العرض المستحدثة وطبيعة الأعمال وتقوية العلاقات مع القائمين على إدارة هذه المتاحف.

• تقديم خدمات الطباعة

حرصًا على إخراج المواد المطبوعة للبنك في أبهى صورة وتأسيساً لهوية موحدة جديدة للبنك واستخدامها في مطبوعاته وتقاريره وضبطاً للمصاريف وترشيداً للإنفاق وتنفيذاً للأعمال الدورية لقسم المطبعة، قامت الإدارة بالعديد من الأعمال نوجزها فيما يلي:

- تصميم شعار لمسكوكة ال "بيزة".
- تصميم شعار لمسكوكة الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية.

مسكوكة تذكارية بمناسبة اختيار مدينة الكويت لتكون عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٦

- تصميم وتنفيذ علب الهدايا الأميرية لحفل افتتاح المبنى الجديد للبنك.
- صف وإخراج دليل الرقابة على البنوك الإسلامية (تحديث مايو ٢٠١٤).
- صف وإخراج دليل الرقابة على البنوك التقليدية (تحديث مايو ٢٠١٤).

- تنفيذ عدد (٨٤) أمر عمل لمختلف الإدارات ما بين إحصاءات، تقارير، نماذج، كروت، ستيكرات وأوراق مذكرات.

ثالثاً: المقر الرئيسي الجديد لبـنك الكويت المــركزي

خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ تم تأهيل المبنى وتوفير كافة لوازم واحتياجات إدارات ومكاتب البنك المختلفة وتنظيم جميع الترتيبات والإجراءات الخاصة بانتقال إدارات ومكاتب البنك إلى المبنى الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي.

وصُمم المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي وفق أحدث المفاهيم المعمارية المتبعة عالميًا، وقد حاز مشروع برج مقر بنك الكويت المركزي الجديد على جائزة (ميد) لجودة المشاريع (مشروع العام للبناء لسنة ٢٠١٦) على المستوى المحلى وكأفضل مشروع ومعلم في دولة الكويت ومن المشاريع الكبرى المتميزة في المنطقة.

مشروع بنك الكويت المركزي يفوز بجائزة (MEED) المرموقة للريادة في البناء وجودة المشاريع "مشروع العام للبناء لسنة ٢٠١٦"

سادسًا –الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

- تقرير مراقبي الحسابات
- الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٧
- بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧
- إيضاحات حول البيانات المالية (٣١ مارس ٢٠١٧)

تقرير مراقبي الحسابات

لقد فحصـــنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، ولقد شـــمل فحصـــنا إجراء الاختبارات اللازمة للســجلات المحاســبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضــروريـــــة، وحصــلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصـورة صـحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٧ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم ١٣٨ فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في ٩ مايو ٢٠١٧

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٧
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــودات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
الذهب	٢	٣١,٧٣٧,٨٩٨	٣١,٧٣٧,٨٤٨
النقد والحســـابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسـسـات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		٨٠٩,١٦٥,٦١٨	٦٨٦,٨٨٥,٧٠٥
الودائع والاستثمـارات بالعملات الأجنبيـة	٣	٨,٦٤٩,٤٥٥,٧٢٠	٨,٥٤٥,٩٦٦,٨١٠
الموجودات الأخرى	٤	٣٨,٩٤١,٧١٢	٣٦,٤٠٠,٠٦٩
		٩,٥٢٩,٣٠٠,٩٤٨	**٩,٣٠٠,٩٩٠,٤٣٢**
حسابات مدينة يديرها البنك المركزي نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١٠	٧,١٣٩,٣٢٨,٢٢٢	٢,٥٣٤,٣٣٩,٢٣١

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٧
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
رأس المال – المدفوع بالكامل		٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
صندوق الاحتياطي العام	٥	٣٦٩,٨١٣,٣٦٧	٣٢٥,٠٤٦,٢٦٢
الحساب الخاص	٦	٣٧,٠٨٤,٢١٠	٧٣,١٨٣,٤٤٦
ربح السنة		٦٥,٦٢٠,٤٤٠	٤٤,٧٦٧,١٠٥
النقد المتداول	٧	١,٦٤٥,٩٣٧,٤٦٤	١,٤٨١,٧٠٩,٩٧٥
سندات البنك المركزي المصدرة	٨	١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٢٥,٠٠٠,٠٠٠
حسابات الحكومة		١,٦٢٤,٥٤٦,٦٤٢	٥٩٦,٢٧٣,٢٠١
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	٩	٣,٠٩٨,٨٧٨,٣٢٧	٤,٢٤٤,٤٤٣,٤٥٧
المؤسسات الدولية		١٩٦,٨٢٧,٠٠٦	١٨٧,٧٨٨,٤٦٠
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	١٠	٥٠٨,٧٩٣,٩١٦	٢٤٨,٠١١,٠٥٦
مطلوبات أخرى	١١	١٧٦,٧٩٩,٥٧٦	٢٦٩,٧٦٧,٤٧٠
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**٩,٥٢٩,٣٠٠,٩٤٨**	**٩,٣٠٠,٩٩٠,٤٣٢**
حسابات دائنة يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١٠	٧,١٣٩,٣٢٨,٢٢٢	٢,٥٣٤,٣٣٩,٢٣١

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧
(بالدينار الكويتي)

البنـــود	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		١٠٧,٧٢٠,٠٧٨	٩٠,٧٧٧,٥٠١
مصاريف الفوائد والعمولات		(٢٨,٥٩٦)	(٥٠,٣٠٧)
		١٠٧,٦٩١,٤٨٢	٩٠,٧٢٧,١٩٤
الإيرادات الأخرى		١,٧٤٥,٨٧٩	٣,٥٩٣,٠٤٠
إيرادات التشغيل		١٠٩,٤٣٧,٣٦١	٩٤,٣٢٠,٢٣٤
مصاريف التشغيل	١٢	(٤٣,٨١٦,٩٢١)	(٤٩,٥٥٣,١٢٩)
صافي ربح السنة		**٦٥,٦٢٠,٤٤٠**	**٤٤,٧٦٧,١٠٥**
يخصـص وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسـنة ١٩٦٨ وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب صندوق الاحتياطي العام	٥	٦٥,٦٢٠,٤٤٠	٤٤,٧٦٧,١٠٥

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠١٧)

١-أنشطة البنك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

٢-السياسات المحاسبية الهامة:

أُعدّت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة من قِبَل البنك المركزي هي كما يلي:

أ- الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب- سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج- تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية (إيضاح ١١).

د- احتساب الإيراد:

تُحتسَب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبَّق.

هـ- المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

و- العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح ٦).

٣-الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

البنود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	٨,٦٤٤,٨٨٥,٢٢٠	٨,٥٤١,٤٣٩,٨١٠
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	٤,٥٧٠,٥٠٠	٤,٥٢٧,٠٠٠
	٨,٦٤٩,٤٥٥,٧٢٠	**٨,٥٤٥,٩٦٦,٨١٠**

٤-الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البنـــود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	٢٣,٥٦٣,١٩٠	٢١,٤٨٢,٠١٨
استثمارات بالدينار الكويتي	٢,٧٩١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٢,٦١١,٤٠٤	٤,٨٩٣,٥٣١
دفعات مقدمة	–	–
أرصدة مدينة أخرى	٩,٩٧٥,٩٠٨	٧,٢٣٣,٣١٠
	٣٨,٩٤١,٧١٢	**٣٦,٤٠٠,٠٦٩**

٥-صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلاّ في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٢١ أكتوبر ٢٠١٤ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٤ تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ٧٠٥ ملايين دينار كويتي حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى مليار دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

٦-الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

البنـــود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
الرصيد في بداية السنة	٧٣,١٨٣,٤٤٦	٥٤,٠٨٣,٩٠٢
صـــافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	(٣٦,٠٩٩,٢٣٦)	١٩,٠٩٩,٥٤٤
الرصيد في نهاية السنة	**٣٧,٠٨٤,٢١٠**	**٧٣,١٨٣,٤٤٦**

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧-النقد المتداول (بالدينار الكويتي):

البنـــود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
صافي النقد المُنتَج	٢,٢٦٦,٣٥٩,٩٠٠	٢,١١٧,٧٥١,٤١٠
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(٦٢٠,٤٢٢,٤٣٦)	(٦٣٦,٠٤١,٤٣٥)
	١,٦٤٥,٩٣٧,٤٦٤	**١,٤٨١,٧٠٩,٩٧٥**

- إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلَف.
- إن النقد في خزائن البنك يشمل النقد المعد لغرض التداول اليومي (سحب وإيداع)، النقد غير الصالح المعد للإتلاف، والمخزون الاستراتيجي من النقد.
- في ١٩ إبريل ٢٠١٥، صدر قرار رقم (٢٠١٥/٤٠٥/٣٧) بسحب كافة فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار القديم مقابل دفع قيمتها الأساسية وفي موعدٍ أقصاه ١ أكتوبر ٢٠١٥. ويكون فترة سماح استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس من بنك الكويت المركزي من تاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٥ إلى تاريخ ١٨ إبريل ٢٠٢٥ كحد أقصى.

٨-سندات البنك المركزي المصدرة

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

٩-حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

البنـــود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
حسابات جارية	٩٤١,٧٠٣,٤٢٣	١,٥٥١,٥٣٢,٥٧٠
ودائـع	١,٠٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠
عمليات تورق (سحب)	١,٠٦٢,١٧٤,٩٠٤	٢,٣٠٢,٩١٠,٨٨٧
	٣,٠٩٨,٨٧٨,٣٢٧	**٤,٢٤٤,٤٤٣,٤٥٧**

١٠-حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

البنـــود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
أ -حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت	٤,٥٥٠,٣٥٢,٥٧٢	٢,٢٧٩,٥٩٥,٠٨٠
ب-حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	٢,٥٨٦,٠١٠,٤٢٥	٢٥١,٧٩٦,٧٤٥
عملات تذكارية	٢,٩٦٥,٢٢٥	٢,٩٤٧,٤٠٦
	٢,٥٨٨,٩٧٥,٦٥٠	٢٥٤,٧٤٤,١٥١
تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣	**٧,١٣٩,٣٢٨,٢٢٢**	**٢,٥٣٤,٣٣٩,٢٣١**

في ٣١ مارس ٢٠١٧، كانت هناك تأمينات بمبلغ ٥٠٨,٧٩٣,٩١٦ دينار كويتي (٢٤٨,٠١١,٠٥٦ دينار كويتي: ٢٠١٦) مُحتفظ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١١- المطلوبات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البنـــود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
مصاريف مستحقة	١٠,٤٧٦,٦٥١	١٠,٥٥٢,٣٦٠
أرصدة دائنة أخرى	١٦٥,٦٧٠,٣٨٦	٢٤٨,٢٧٣,٩٩٠
وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح ٢)	٦٥٢,٥٣٩	١٠,٩٤١,١٢٠
	١٧٦,٧٩٩,٥٧٦	٢٦٩,٧٦٧,٤٧٠

- تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.
- يمثل رصيد وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

١٢- مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

البنـــود	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
تكاليف الموظفين	٢٨,٧٢٤,٥٣٤	٢٩,٢٨٤,٣٧٨
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	٦,٤٣٣,٠٨٠	٦,١٤٣,٥٨٨
شراء أثاث ومعدات	٢٠٧,٥٧٠	١,٠٩٥,٦٢٦
إصدار وشحن العملة	٢,١١٧,٣٥٠	١,٢٩٩,٨٨٧
مصاريف متنوعة	٢,٨٣٠,٧٩٣	٣,١٢٥,٥٦٠
تكاليف إنشائية	٣,٥٠٣,٥٩٤	٨,٦٠٤,٠٩٠
	٤٣,٨١٦,٩٢١	٤٩,٥٥٣,١٢٩

١٣- سندات إذنيه محتفظ بها:

في ٣١ مارس ٢٠١٧ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٦٠٨,٠٣٥,٠٩٢ دينار كويتي (٦١١,٣٨٦,٣٨٩ دينار كويتي: ٢٠١٦).

المحتـويـــات	الصفحة

تقديـم ١١

أولاً – المؤشرات النقدية والمصرفية ١٥

ثانيًا – الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي..... ٢٩

ثالثًا – أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي..... ٣٥

رابعًا – الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي ٤١

خامسًا – أعمال وأنشطة أخرى..... ٤٧

سادسًا – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ ..... ٥٥

– تقرير مراقبي الحسابات ٥٧

– الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٧..... ٥٨

الموجودات..... ٥٨

حقوق الملكية والمطلوبات..... ٥٩

– بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧..... ٦٠

– إيضاحات حول البيانات المالية (٣١ مارس ٢٠١٧) ٦١

تصميم واخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي
٢٠١٧

للمراسلات والاستفسارات:

بريديـــاً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفـــون : ٢٢٤٠ ٣٢٥٧ (٩٦٥)
فاكـــس : ٢٢٤٤ ٠٨٨٧ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: **cbk@cbk.gov.kw**

عنوان الصفحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العـــالميـــة: **http://www.cbk.gov.kw**

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت المركزي